٥ ـ تطلب إلى الأمين العام أن يولي الاعتبار الواجب ، عند إعداد التقرير المقبل عن الحالة الاجتماعية في العالم ، لآثار العلم والتكنولوجيا على عمليات الرفاه والتنمية الاجتماعيين ، على أساس المعلومات التي توفرها الحكومات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ؛

٦ ـ تطلب إلى الأمين العام أو من الحكومات المهتمة بالأمر النظر في أن تعقد ، في المستقبل القريب ، في حدود الموارد المتاحة ، حلقة دراسية للخبراء بشأن آثار العلم والتكنولوجيا على الرفاه والتنمية الاجتماعيين .

الجلسة العامة ٧٨
٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩

٤٤/٥٥ ـ تحقيق العدالة الاجتماعية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٤٩/٤٢ المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٦/١٩٨٨ المؤرخ في ٢٧ أيار/مايو ١٩٨٨ ، وإذ تحيط علماً بقرار المجلس ٧١/١٩٨٩ المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٩ ،

وإذ تضع في اعتبارها أنه ينبغي ، وفقاً لإعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي [٢٨] ، أن يقوم التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي على أساس احترام كرامة الإنسان وقيمته ، وأن يضمنا تعزيز حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية ،

واقتناعاً منها بأهمية زيادة توسيع التعاون الدولي والإقليمي في تعزيز التقدم الاجتماعي على الصعيد الوطني ،

وإذ تضع في اعتبارها المبادىء التوجيهية لسياسات وبرامج الرعاية الاجتماعية الإنمائية في المستقبل القريب [٢٩] ،

وقد اقتنعت بأهمية اتخاذ تدابير تكفل التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة لوضع نهج شامل للرعاية الاجتماعية الإنمائية ، بما في ذلك تحسين التكامل والتساند بين سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الرامية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية ،

١ ـ ترى أن يكون الهدف المشترك للمجتمع الدولي هو أن يهيىء من الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المختلفة بيئة عالمية تفضي إلى التنمية المطردة ، والتمتع الكامل بحقوق الإنسان والحريات الأساسية ، والعدالة الاجتماعية والسلم ؛

٢ ـ تسلم بأن العدالة الاجتماعية هي من أهم أهداف التقدم الاجتماعي ؛

٣ ـ تؤكد من جديد أهمية التعاون بين البلدان في تعزيز تهيئة مناخ مؤات لكي يحقق كل بلد من البلدان أهداف التنمية والعدالة والتقدم في الميدان الاجتماعي ؛

٤ ـ ترى أنه ينبغي أن يظل هذا التعاون محوراً رئيسياً لأنشطة الأمم المتحدة وفقاً لمبادىء ميثاق الأمم المتحدة ؛

٥ ـ تطلب إلى الدول الأعضاء أن تضع في الاعتبار ، لدى إعداد سياستها الوطنية في مجال التنمية الاجتماعية ، أهمية تحقيق العدالة الاجتماعية للجميع ؛

٦ ـ توصي بأن يقوم الأمين العام ، لدى إعداد الدراسات والتقارير المتعلقة بالمشاكل الاجتماعية ، وخاصة التقرير المتعلق بالحالة الاجتماعية في العالم ، بدراسة المسائل المتصلة بتحقيق العدالة الاجتماعية وسبل ذلك ؛

٧ ـ تطلب إلى لجنة التنمية الاجتماعية أن تواصل ، في دورتها العادية المقبلة ، النظر في مسألة تحقيق العدالة الاجتماعية .

الجلسة العامة ٧٨
٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩

٤٤/٥٦ ـ الحالة الاجتماعية في العالم

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ١٣٩٣ (د ـ ١٤) المؤرخ في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٩ و ٢٥٤٢ (د ـ ٢٤) المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩ و ٩٨/٤٠ و ١٠٠/٤٠ المؤرخين في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ و ٤٩/٤٢ المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ و ١١٣/٤٣ المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، وإلى قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٩/١٩٨٧ و ٤٠/١٩٨٧ و ٤٦/١٩٨٧ و ٥٢/١٩٨٧ المؤرخة في ٢٨ أيار/مايو ١٩٨٧ وإذ تحيط علماً بقرار المجلس ٧٢/١٩٨٩ المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٩ ومقرره ١١٣/١٩٨٩ المؤرخ في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٩ ،

وإذ تضع في اعتبارها الهدف المتمثل في تحسين رفاه سكان العالم على أساس مشاركة جميع أفراد المجتمع مشاركة تامة في عملية التنمية وتوزيع الفوائد المحققة منها عليهم توزيعاً منصفاً ، وإذ تسلم بوجوب زيادة سرعة التنمية في البلدان النامية زيادة كبيرة لمن أجل تمكين هذه البلدان من تحقيق هذا الهدف ، ولاسيما لتلبية الاحتياجات الأساسية في مجالات الغذاء والإسكان والتعليم والعمل والرعاية الصحية ،

وإذ يساورها القلق لتردي الحالة الاقتصادية في البلدان النامية ، وخاصة في أقل البلدان نمواً ، كما تشهد بذلك جملة أمور منها حدوث قدر كبير من التدهور في أحوال المعيشة ، واستمرار وتزايد انتشار الفقر على نطاق واسع في عدد كبير من البلدان ، وانخفاض المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية في تلك البلدان ،

وإذ تدرك أن لكل بلد الحق السيادي في أن يعتمد بحرية النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي يعتبره النظام الأنسب وأن كل حكومة لها الدور الأساسي في ضمان التقدم الاجتماعي والرفاه لشعبها ،

(٢٨) القرار ٢٥٤٢ (د ـ ٢٤) .
(٢٩) E/CONF.80/10 ، الفصل الثالث .